الأنباء
الخميس 27 اكتوبر 2011

سعياً لإجراء تحويل إيجابي في مسار عملياتها

مجلس إدارة «زين ـ السعودية» يقر برنامج إعادة هيكلة رأس المال

أعلنت شركة الاتصالات المتنقلة «زين-السعودية» أن مجلس الإدارة قد أوصي في اجتماعه امس بأن الشركة ينبغي أن تخضع لعملية إعادة هيكلة لـرأس المال، وذلك سـعيا إلى إجراء تحول ايجابي في مسار عملياتها نحو تحقيق المصالح طويلة الأجل للمساهمين، ونحو تقديم خدمة أفضل لعملائها من خلال إجراء تحديثات واسعة النطاق في الشبكة وتقديم عروض ومنتجات جديدة.

وقال رئيـس مجلس إدارة شركة «زين السعودية» صاحب السـمو الملكي الأمير د.حسـام بن سـعود بـن عبدالعزيز لقد وافق مجلـس الإدارة أيضا على طرح اكتتاب أسهم حقوق أولية للمسـاهمين بقيمة 6,0 مليارات ريال سعودي (1,6 مليار دولار)، وذلك رهنا بموافقة هيئة سوق المال ووزارة الصناعة والتجارة وموافقة الأطـراف الأخرى ذات الصلة.

وأفادت الشـركة فـي بيان صحافي بأن برنامج إعادة هيكلة رأس المال سـيتطلب أن تخفض

الأمير د.حسام بن سعود بن عبدالعزيز

الأمير حسام: مجلس الإدارة وافق على طرح اكتتاب أسهم لحقوق المساهمين بقيمة 1,6 مليار دولار

نبيل بن سلامة

الشركة رأسمالها المدفوع من 14,0 مليار ريال سعودي (3,73 مليارات دولار تقريبـا) إلى 4,8 مليارات ريال سعودي (1,28 مليار دولار تقريبا) ثم يزاد بعد ذلك الى 10,8 مليارات ريال سعودي (2,88 مليار دولار تقريبا) عن طريق إصدار أسهم حقوق أولية.

وأشارت إلى أن أسهم الحقوق الأولية ستتألف من استحداث أسهم جديدة ورسملة قروض المساهمين المساندة لصالح الشركة، موضحة

خالد العمر

أنه ورهنا بالحصول على موافقة الأطراف ذات الصلة، سوف يتم استخدام السيولة الإضافية للحد من الديون المصرفية المستحقة على الشركة، وتعزيز جودة وكفاءة الشبكة الحالية، وكذلك توسيع شبكة (LTE4 G) للإنترنت عالي السـرعة التي كانت الشركة قد أطلقتها حديثـا، وتمويل النمو المسـتقبلي للشـركة، في حين ستسهم رسملة قروض المساهمين في المزيد من خفض مسـتويات ديون الشركة.

وأكدت الشركة أن تخفيض رأس المال وإصدار أسهم الحقوق الأولية سيكون مرهونا بموافقة المساهمين في الجمعية العمومية غير العادية في حينه، والتي ستعقد بعد أن يكون قد تم الحصول فعليا على موافقة هيئة سوق المال ووزارة التجارة والصناعة والجهات ذات الصلة..

وتعليقا علـى توصية إعادة هيكلة رأس المال وإصدار أسـهم حقوق أولية قال الرئيس التنفيذي في مجموعة زين نبيل بن سلامة «إن الشركة تقف الآن على أعتاب مرحلة جديدة ومثيرة للاهتمام بقطـاع الاتصـالات المتنقلة في المملكة العربية السعودية».

وأضاف بقوله «ستسهم إعادة هيكلة رأس المال واصدار أسـهم الحقوق الأولية في تعزيز الوضع المالي للشركة على المدى الطويل، كما أن علاقة شركة زين-السعودية مع مجموعة زين ستكون أقوى وستصبح فرص تحقيق التآزر الحقيقـي واضحة في ظل فريق الإدارة الجديد».

وأشـار إلى «أن شركة زين ـ السعودية ستشهد تحولا جذريا وهو ما سيسمح لنا بتقديم أحدث تقنيات شبكات الاتصال وأفضل عروض منتجات تقنية المعلومات ذات النطاق العريض (البرودباند) لجميع عملائها».

وتابع بن سلامة بقوله «لقد قررنا أن نتخذ نهجا حيويا وقويا ازاء زين ـ السعودية وأن نجعلها ركيزة أساسـية في جل اهتمام مجموعة زين».

وأضـاف «إن التوليفة التي تجمع بين فريق إدارة جديد وخطة استثمارية طموحة وهيكلية مالية جديدة سيكون لها تأثير إيجابي على أداء الشركة وستخلق قيمة مضافة لجميع أصحاب المصلحة فيها».

وأعرب بن سلامة عن كامل ثقته في النهج الجديد للشـركة وقال «كلنا ثقة كاملة في ازدهار مستقبل زين السعودية إذ ان الشركة تعمل في ظل اقتصـاد نابض بالحياة يعتبر قطاع الاتصالات المتنقلة هو المحرك الرئيسي له».

وباعتباره سـيكون مسؤولا عن مهمة تنفيذ الإسـتراتيجية الجديـدة قال العضـو المنتدب الرئيس التنفيذي في شركة زين ـ السعودية خالد العمر «نتطلع إلى أن يكون للشركة دور رئيسي في تعزيز مستقبل قطاع الاتصالات في المملكة العربية السـعودية والإسـهام في خطـط التنمية الاقتصادية».

وأوضح بقوله «بفضل الدعم الذي سـنلقاه من برنامج إعادة الهيكلة المالية المقترح، وبفضل الأسس القوية المتمثلة في شبكة (LTE4 G) فائقة السرعة، سنكون في وضع يسمح لنا بالاستمرار في تقديم خدمات نطاق عريض (برودباند) جذابة لقاعدة عملائنا المتنامية باضطراد، مما سيجعل من زين السعودية لاعبا قويا في سوق الاتصالات في المملكة.

وأكد العمـر بقوله «المرحلة المقبلة ستشهد المزيد من التنسيق مع مجموعة زين، ولن ندخر أي جهد في سـبيل ضمان حصول عملائنا على أفضل خدمات اتصالات متنقلة وتحقيق النمو في جميع جوانب أنشطة الشركة».

«زين»: المحكمة تؤجل النظر في الاستئنافات إلى 23 نوفمبر المقبل

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن شركة الاتصالات المتنقلة «زين» أفادت بأن محكمة الاستئناف قد أصدرت في جلستها المنعقدة أمس قرارا في الاستئنافات المنضمة أرقام 3471/ 3583/ 4584 لسنة 2011 بشأن الدعوى رقم 1800 لسنة2011 بتأجيلها الى جلسة 23 نوفمبر المقبل وصرحت باستخراج شهادة من الشركة الكويتية للمقاصة ووزارة المواصلات.

«الصفاة للاستثمار»: نبحث الآثار القانونية والمالية للحكم الخاص بأرض «الدولية للمنتجعات»

ذكرت شـركة الصفاة للاستثمار في بيان نشر على موقع البورصة بشأن الدعوى رقم 2010/2491 إداري/7، أن تلك الدعوى قد عقد لواء الخصومة فيها من قبل عبدالمحسن عبدالعزيز أحمد الصرعاوي ضد وزير الدولة لشـؤون مجلس الوزراء بصفته وآخرين.

وأضافت الشركة أنه بجلسة 16 أكتوبر 2011 صدر الحكم في تلك الدعوى بالاتي منطوقة:ـ «حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلا.

وفـي الموضوع بإلغاء قرار رئيس مجلس البلدية الصادر بالموافقـة على الطلب المقدم من الشـركة الدولية للمنتجعات للتنازل عن الأرض المسـتغلة من قبلها الى شـركة بيت الصفاة للتجارة العامة (شركة تابعة) مع ما يترتب على ذلك من آثار وبإلزام المدعى عليهم بالمصروفات بمبلغ وقـدرة 300 دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية».

وقالت الشركة: وبصدور الحكم في الدعوى أعـلاه، ورغم أننا لم نكـن خصما أصيلا في الدعوى، إلا أن الحكم يرتبط بمنازعات قضائية أخرى تتعلـق بذات الخصومـة والموضوع والسبب، وجار البحث من قبل شركة الصفاة للاستثمار عن الآثار القانونية والمالية المترتبة على هذا الحكم. وأفادت الشـركة بأن الحكم أعلاه مازال ابتدائيا ولـم يحوز حجية الأمر المقضي فيه. وذكرت الشـركة أنها سـتقوم بإخطار إدارة السوق بأي مستجدات ستطرأ على هذا الحكم.

شركة تابعة لـ «أصول» توقّع عقداً لبيع أحد عقاراتها

ذكرت شركة أصول للاستثمار في بيان نشر على موقع البورصة أن إحـدى شـركاتها التابعـة والمملوكة بنسبة 99٪ قد قامت بتوقيع عقـد ابتدائي لبيع احد عقاراتها في الكويت بمبلغ 1,5 مليون دينار، مشيرة الى أنه من المتوقع أن تحقق ربحا قدرة 100 ألف دينار تنعكس على البيانات المالية المجمعة لشركة أصول في الربع الرابع لعام 2011 وذلك في حال إتمام الصفقة.

«السكب» تربح 1,7 مليون دينار لـ 9 أشهر

اعتمد مجلس إدارة شركة السكب الكويتية (سكب ك) البيانات المالية المرحلية للشركة لفترة الـ 9 أشـهر المنتهية في 30 سبتمبر 2011 خلال اجتماعه أمس الأول وأظهرت البيانات تحقيق أرباح بقيمة 1,7 مليون دينار بما يعادل 12,89 فلسا للسـهم مقارنة بأرباح قدرها 4,3 ملايين دينار 32,74 فلسا للسهم للفترة المقارنة من 2010 علما أن الشركة حققت أرباحا بلغت 170,8 ألف دينار بما يعادل 1,28 فلس للسـهم لفترة الـ 3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2011 مقارنة بأرباح قدرها 1,2 مليون دينار بما يعادل 9,54 فلوس للسـهم للفترة المقارنة من 2010، وبلغ إجمالي الموجودات المتداولة لفترة الـ 9 أشـهر المنتهية في 30 سبتمبر 2011 42,3 مليون دينار.

«المعامل» توقع عقد مناقصة بـ 1,2 مليون دينار

أعلنت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات في بيان نشر على موقع البورصة بشأن إعلان نشر سابقا والخاص بأن الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات (المعامل) تسلمت قرار ترسية المناقصـة رقـم ق ص/ ش/42 والخاصة بصيانة وإنشاء شبكة المجـاري الصحية في محافظة العاصمة على الشركة، وبقيمة إجمالية وقدرها 1,2 مليون دينار ولمدة انجـاز 1095 يوما، تفيد الشركة بأنها قد قامت بتوقيع عقد المناقصة المذكورة أعلاه بتاريخ 11 أكتوبر 2011 مع وزارة الاشغال العامة، كما تفيد بأنه قد تم تسلم نسخة من العقد بعد توقيعه من وزارة الاشـغال العامة في 25 أكتوبر 2011.

برنامج الاختبارات المكثف لمجموعة كرايسلر في الكويت يقوم بدور رئيسي في تطوير منتجات المستقبل

منذ تشكيل مجموعة كرايسلر الجديدة، كان هناك نهج جديد تماما لجـودة المنتجات المقدمة للعملاء، وهناك تصميم والتزام جديدان كليا لتحقيق نجاح طويل الأمد ومستدام، وفي الكويت تم ترجمة هذا إلى برنامج اختبار حراري خـاص، وهو الأول من نوعه في المنطقة.

وقال ماهر أبوشعبان الرئيس لوكلاء مجموعه كرايسـلر في الشرق الأوسـط والمدير العام المسـاعد للمبيعات والتسويق في الملا وبهبهاني للسـيارات، الموزع الوحيد لسيارات كرايسلر وجيب ودودج ورام وموبار في الكويت «تدير مجموعة كرايسلر بالفعل برنامجا مكثفا مستمرا لتعزيز وتحسـين جودة وأداء سـياراتها على مستوى عالمي، وتجـري الاختبارات، سـواء داخل المختبرات أو على أساس الاختبارات العملية في الولايات المتحدة، على أساس متواصل، والهدف الرئيسي منها ليس فقط لتلبيـة توقعات العملاء ولكن لتجاوزها». وأضاف قائلا «والآن، وتماشـيا مـع التزامنا بتقديم منتجـات تلبـي الاحتياجات المحددة لعملائنـا في الكويت وجميع أنحاء المنطقة، تم تطوير عملية الاختبـار والارتقاء بها لمرحلة أخرى، مع فريق لمجموعة كرايسلر من المهندسين والفنيين المتخصصين من الولايات المتحدة لإجراء اختبـارات مكثفة على السيارات في الكويت، إلى جانب سـلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وهذا البرنامج مهم لاسيما في البيئات القاسية في منطقة الشرق الأوسط، والكويت بشـكل خاص، حيث الظروف المناخية واسـتخدام السيارات يختلف كثيرا عن أي سوق أخرى في العالم». وتم اختبار مجموعة سيارات كرايسلر (جيب ورانغلر وجيب غراند شيروكي ودودج دورانغو وكرايسلر 300 الجديدة وكرايسلر 200 الجديدة) فضلا عن السيارات المصنعة الأخرى خلال هذا البرنامج، حيث حققت كل طرازات مجموعة كرايسلر أداء جيدا بشكل استثنائي في الجزء المعياري من البرنامج.

«كرايسلر» تواصل اختبارات رفع مستوى الكفاءة في سياراتها

وقـال ماهر عبـدالله مدير موبـار للخدمة وقطـع الغيار وخدمة العملاء فـي مجموعة كرايسلر الشرق الأوسط «مقاربة البيانات التي لا تقدر بثمن التي تم جمعها خـلال هذا البرنامج الخـاص للاختبارات الحرارية في الشرق الأوسط مع البيانات المتوافرة مـن الاختبارات التي أجريت في منشـآت مجموعة كرايسلر للاختبارات في الولايات المتحدة ستحدد التحسينات التي من شأنها جعل منتجاتنا أكثر ملاءمـة لعملائنا فـي الكويت والمنطقة». وبرنامج الاختبار، الذي بـدأ تطبيقه في الإمارات العربية المتحـدة قبل الانتقال الى سـلطنة عمان والسعودية والكويت، غطى بشـكل شامل ظـروف القيادة السـائدة في المنطقة، وتضمـن ذلك القيادة في وقت الذروة المرورية والقيادة على الطرق السريعة والتوقف لفترات طويلة عند مراكز التسوق والقيادة على الطرق الوعرة في البيئات الجبلية والرملية.

وكانت معايير رئيسية مثل أداء تكييف الهواء ونظام تبريد المحرك ومتانـة المواد والطلاء والالكترونيات ونظـام الدفع ونظام الحركـة من بين العديد من الخصائص الرئيسية التي تم تقييمها. وحصل برنامج الاختبار الكويتي على دعم كبير من جانب فريق الملا وبهبهاني للسيارات (ذ.م.م)، الموزع الوحيد لسيارات كرايسلر وجيب ودودج ورام في الكويت، والذي قدم مساهمة مهمة من خلال تقاسم خبرته الكبيرة بالسوق. وفي الوقت الذي كانت تجري فيه الاختبارات، تم أيضا القيام ببرنامج مصمم خصيصا للتركيـز على العملاء، ويطلق عليه اسـم «صـوت العميل»، ويهـدف إلى جمـع ردود فعل واقتراحات قيمة مباشـرة من سائقي سيارات كرايسلر وجيب ودودج ورام.

وكان سيرجيو مارشيوني الرئيـس التنفيـذي لمجموعة كرايسلر (ذ.م.م)، قال في المؤتمر العالمي لأخبار السيارات عام 2010 «نحن بحاجة لتصنيع سيارات أفضل، ونحن بحاجة لدعم هذه السيارات بخدمة عملاء على أعلى مستوى، ونحن بحاجة لتنفيذ هاتين المهمتين بسرعة وثبات، وحتى نقوم بذلك، فإنه لا يهم كم المال في جيوب المستهلكين، وعندما نفعل ذلك، سيبدأ العملاء في الشراء مرة أخرى».

وكان برنامـج مجموعـة كرايسـلر الذي يقضي بإطلاق منتجات جديدة قد بدأ في نوفمبر الماضي مع طرح سـيارة جيب غراند شيروكي الجديدة بالكامل. وفي ضوء التعليقات الايجابية التي تلقاها هذا الطراز حتى الآن فقد حصدت السيارة بالفعل 30 جائزة منذ طرحها ويمكن بأمان القول بأن ما تقدمه كرايسـلر يتجاوز توقعات الجميع.

وقال أبوشعبان «يتواصل هجـوم منتجاتنا مع الطرازات الجديـدة دودج تشـارجر ودورانغـو وجيـب كومباس وباتريوت ورانغلر وكرايسلر غرانـد فوياجـر، وجميع هذه الطرازات تجسد الجودة المطورة، من حيث التشطيبات واللمسات النهائية والتكنولوجيا، وهو ما أصبح الآن ميزة قياسية لجميع موديلاتنا الجديدة ألا وهي شهادة نوايا كرايسلر». وتماشيا مع نهج مجموعة كرايسلر الجديدة تجاه نوعية المنتجات المقدمة للعملاء، قامت شـركة المـلا وبهبهاني، منذ تأسيسـها في عام 2006، بالاستثمار بكثافة في شبكتها للمبيعـات والخدمـة من أجل تحقيق مستوى عالمي من التميز في خدمة العملاء وإضافة قيمة حقيقية للعلاقـات مع العملاء وهي الأعمدة المركزية للأهداف طويلة الأجل للشركة.

صندوق النقد الدولي يتوقع تراجع النمو بدول الخليج في 2012

توقع صندوق النقد الدولي ان يتراجـع النمو الاقتصادي بدول الخليج بشـكل كبير في 2012 مقارنـة بـ 2011، حيث سينتقل من 7,2٪ الى 4٪، واشار الصندوق الى ان تباطؤ الاقتصاد العالمي ربما يدفع أسعار الطاقة للهبـوط، في حين كان صعود النفط الدافـع الرئيس للنمو الكبير لـدول مجلس التعاون الخليجي للعام الحالي.

وفي تحليله لآفـاق النمو بمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الصادر امس، تحدث صنـدوق النقد عـن مخاطر واضحة تدفع النمو للانخفاض، خصوصـا التراجع الكبير في الاقتصاد العالمي نتيجة مصاعب تواجهها الاقتصادات المتقدمة ـ لاسيما في اوروبا واميركا ـ في الديون والميزانيات.

ولم يغير الصندوق توقع نمـو المنطقة العربيـة ـ التي يصطلح عليها اسـم الشـرق الأوسط وشمال افريقيا ـ العام الحالي، حيث ينتظر ان تحقق المنطقة نموا اقتصاديا بحدود 3,9٪ عام 2011 مقارنة بـ 4,4٪ عام 2010.

وستنمو اقتصادات الدول العربية المصـدرة للنفط (ما عدا ليبيا) بنسـبة 4,9٪ عام 2011 مدفوعة بأسـعار النفط المرتفعة عالميـا. وبالرغم من الضغوط التي تشـكل تردي الوضع الاقتصادي العالمي فإن التحولات التاريخية الحاصلة بالمنطقة تحمل آمالا بتحسـن مستويات العيش وبمستقبل أكثر ازدهارا لسكانها، وفق مدير صندوق النقد لمنطقة الشـرق الأوسط وآسيا الوسطى.

ويوضح مسعود احمد خلال مؤتمـر صحافي عقد امس في دبي ان ارتفاع العائدات النفطية دفـع دول الخليـج الى زيادة الإنفاق علـى عدد من البرامج كدعم الأسعار وزيادة الأجور، ووفق التوقعات الحالية لتطور أسعار النفط ومستويات الإنتاج فإن الإيرادات ستفوق مستوى الإنفاق.

ففي العام الحالي ينتظر ان يزيد ميزان الحسـاب الجاري الخارجـي للـدول المصـدرة للنفط بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى من 202 مليار دولار الى 334 مليارا (ما عدا ليبيا) ومن 163 مليارا الى 279 مليارا بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي.

كمـا أعلن صنـدوق النقد الدولي في تقريره ان «الربيع العربي» أدى الى تباطؤ النشاط الاقتصادي للعام 2011 في الدول التي شملها.

وفي تونس مهـد «الربيع العربي»، سيكون النمو منعدما في 2011 بعدما سجل 3,1٪ في 2010، بحسب المؤسسة المالية. كما يتوقـع الصندوق تراجع النمو في مصـر كبرى الدول العربية من حيث السكان، حيث لن يتخطى نمو إجمالي الناتج القومي 1,2٪ عام 2011 بالمقارنة مع 5,1٪ عام 2010.

اما ليبيا، ثالث دولة أسقطت زعيمها بعد نزاع مسلح استمر 8 أشهر، فالتوقعات بشأنها أكثر تشاؤما.

وجاء في تقرير صندوق النقد الدولي بشأن هذا البلد الذي كان يصدر 1,65 مليون برميل نفط في اليوم قبل الثورة على معمر القذافي والذي يواجه صعوبة في استئناف إنتاجه النفطي «ان إجمالي الناتج الداخلي سيتقلص بأكثر من 50٪».

ومن المتوقع في هذا السياق تسجيل نمو بنسبة 6,5٪ في الاقتصاد الكويتي مقابل 3,4٪ عـام 2010، ونسـبة 3,3٪ في الإمارات العربية المتحدة مقابل 3,2٪ العام الماضي.

كمـا سيسـجل الاقتصاد السـعودي نموا بنسبة 6,5٪ عام 2011 مقابل 4,1٪ عام 2010، فيما يصل نمو اقتصاد قطر الى 18,7٪ مقابل 16,6٪ عام 2010، وذلك بفضل نمو قطاع الغاز.

اما عمان التي تجاوزت على ما يبدو الاضطرابات الاجتماعية التي بقيت محدودة في الربيع، فستسـجل نموا بنسبة 4,4٪ مقابل 4,1٪ عام 2010.

جانب من المؤتمر الصحافي

996,2 ألف دينار أرباح «المستقبل للاتصالات» لـ 9 أشهر

اعتمد مجلس إدارة شـركة المسـتقبل العالمية للاتصالات (المسـتقبل) البيانـات المالية المرحلية للشركة لفترة الـ 9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2011 خلال اجتماعه أمس، وأظهرت النتائج تحقيق أرباح قدرها 996,2 ألف دينار بما يعادل 12,3 فلسا للسهم مقارنة بأرباح قدرها 2,4 ملايين دينار بما يعادل 29,63 فلسـا للسهم للفترة المقارنة من 2010 وحققت الشركة ربحا قدره 249,9 ألف دينار بما يعادل 3,08 فلوس للسهم لفترة الـ 3 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2011 مقارنة بربح قـدره 891 ألف دينار بما يعادل 11 فلسـا للسهم للفترة المقارنة من 2011 وبلغ إجمالي الموجودات المتداولة 18,2 مليون دينار لفترة الـ 9 أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2011 مقارنة بـ 18,4 مليون دينار للفتـرة المقارنة من 2010 وبلغ إجمالي الموجودات 18,8 مليون دينار مقارنة بـ 19,1 مليون دينار للفتـرة المقارنة من 2010 وبلغ إجمالي المطلوبات المتداولة 3,1 ملايين دينار مقارنة بـ 3,3 ملايين دينـار للفترة المقارنة من 2010 وبلغ اجمالي المطلوبات 4,1 ملايين دينار مقارنة بـ 4,1 ملايين دينار للفتـرة المقارنة من 2010 وبلغ إجمالي حقوق المسـاهمين 14,7 مليون دينار مقارنة بـ 14,9 مليون دينار للفترة المقارنة من 2010.

إقبال كبير على صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط

أظهر استبيان أجراه بنك «بي.ان.واي.ملن» الأميركي أن صناديق الثروة السيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تشهد إقبالا من قبل المسـتثمرين خلال العـام الحالي لاسـيما المتطلعين إلى استثمار طويـل الأجـل.

وأوضح ان آراء المستثمرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جاءت مغايرة للرأي العالمي بخصوص اداء صناديق الثروة السـيادية حيث يرى الكثير منهم انها توفر استثمارا آمنا على المدى البعيد يساعد في تحقيق نمو مستدام.

وأشار الاستبيان الى ان صناديق التحوط في المقابل لا تحظى بالأهمية نفسها لدى المستثمرين في المنطقة، لأنها توفر اسـتثمارات قصيرة الأجل وسـمعتها لـم تعد مشهورة كما كانت قبل بدء الأزمة الماليـة العالمية التي عصفت بالأسواق قبل نحو 3 اعوام.

وشددت نتائج الاستبيان علـى ان هنـاك حاجة الى التركيـز بشـكل اكبر على الصناديـق السـيادية في المنطقـة لاسـيما في ظل المراجعـات التي يشـهدها مؤشـر «مورجان ستانلي للأسواق الناشئـة» بهدف انضمـام قطـر والإمارات لمصاف الأسـواق الناشئة والممارسـات التـي يجـب أن تتبعهـا الشركـات في هذه الـدول لتتمكـن مـن الانضمـام لهـذا المؤشـر.

150 مليار دولار حجم الإنفاق على البنية التحتية لقطر خلال الـ 5 سنوات المقبلة

الدوحة ـ كونا: قال وزير الاقتصاد والمالية القطري يوسف كمال ان حجم الانفاق القطري على البنية التحتية سيصل الى 150 مليار دولار خلال الأعوام الخمسة المقبلة. وأوضح كمال خلال الكلمة التي القاها امام ملتقى الأعمال القطري ـ الاسباني الذي يستمر ليومين أن حجم الانفاق في قطر على البنية التحتية في القطاعات غير النفطية سيتراوح بين 120 و140 مليار دولار خلال الخمس او الست سنوات المقبلة الى جانب انفاق يقدر بين 30 و40 مليار دولار في قطاعي النفط والغاز خلال نفس الفترة اي بمعدل 30 مليار دولار سنويا لكليهما معا. واشار الى ان نسبة نمو الاقتصاد الاسمي لقطر المتوقعة للعام الحالي تناهز 30٪.